الحرب على «أنا أيضاً» المصرية

محمد أبو الغيط

شاهد المصريون، قبل أيام، مشهدا جديدا على عيونهم، حيث انهالت سبع محاميات بالضرب بالأحذية على محام سابق أمام مجمع محاكم طنطا في محافظة الغربية، وتم تصوير الواقعة ونشرها إذلالاً له. سبب هذا أن هذا الشخص نشر، عبر قناته على «يوتيوب» مقطعاً ينتقد فيه تنظيم المحاميات رحلة شهدت «هشتكة وبشتكة ودلع»، موجهاً طعناً إلى سمعة محامية منهن بالاسم، تلتقي شخصاً في القاهرة، وغيرها من التفاصيل الشبيهة. كان النمط المعتاد سابقا أن تتحوّل المرأة التي تتعرّض لاتهامات شبيهة إلى ضحية فورية، تتلقى سهام الأسرة والمجتمع، لكن ما حدث كان العكس تماما، تقدّمت السيدات لأخذ حقهن «بذراعهن»، وشهّرن بالمعتدي بالطريقة نفسها، كما يتردد أن أقارب بعض المحاميات شهدوا الواقعة.
ليس الهدف هنا امتداح تلك الأساليب، فالأصل أن تتوفر آليات قانونية للجميع، لكن القصة تظهر جانبا من التطور السريع الذي تشهده مصر في ما يخص قضايا الاعتداء الجنسي وتعدّد أشكال ردود الفعل المجتمعية. وقد شهدنا خلال شهر واحد قائمة متسارعة من القضايا، تشمل كل طبقات المجتمع، كما شهدنا تغيرا في التغطيات الصحافية والتفاعلات الرسمية. في واقعة أخرى لافتة، تم امتداح تجاوب مأمور قسم الدقي مع شكوى تحرّش من فتاة ضد سائق ميكروباص، من دون أن تملك أي بيانات عنه، فجنّد المأمور كل جهوده حتى توصل إلى المتهم في الرابعة من صباح اليوم نفسه. كل هذا التطور المتسارع تمت عرقلته بحدّة، بعد تعامل النيابة المفاجئ مع شهود واقعة الاغتصاب الجماعي في «قضية فيرمونت». إلقاء القبض على بعض الشاهدات، وتوجيه تهم من نوع «نشر الفجور»، وتسريب مواد شخصية لهن، ونشر أخبارٍ أن القضية كانت حفل جنس جماعي وممارسات مثلية تؤدي إلى خطر نشر الإيدزً في مصر وغيرها. يمكن وضع ما حدث في السياق السياسي العام في مصر، حيث ترى السلطة أي تنظيم مجتمعي خطراً بحد ذاته، حتى لو كان لشبابٍ يشجّعون الكرة، كما حدث في حل روابط الأولتراس تحت الضربات الأمنية.
لا يمكن السماح بأن يكون الأبطال هم الفتيات الشجاعات المتحرّرات، بل للأبطال الذين تفضلهم السلطة صفات أخرى، أولها البذلات الرسمية الشرطيّة والعسكرية. ولا ينبغي أن تكون نادين أشرف، التي أسست صفحة «بوليس الاعتداءات»، وكشفت عن شخصيتها أخيرا، نموذجا ملهما، فلدينا مصدر الإلهام الوحيد المسموح به في الثكنات العسكرية. كما أن نمط ظهور الشكاوى على مواقع التواصل الاجتماعي أولاً، ثم التوجه إلى النيابة التي تتجاوب مع الرأي العام، يبدو أنه كان مستفزاً لمن يرى دور الشعب تلقي منح السلطة. لسان حالهم: نحن من يحكم لا أنتم! وفي ما يخص حالة «فيرمونت»، ثمّة جانبٌ يخصّ ضيق المكونات التقليدية للسلطة المصرية تاريخياً بمكون طبقة رجال الأعمال الذي شهد صعوداً كبيراً في سنوات حكم حسني مبارك الأخيرة. وشهدنا في السنوات الأخيرة منافسة اقتصادية حامية بين الملاك القدامى والملاك العسكريين الجدد. لذلك، التنكيل والتشهير بالطبقة بالكامل هدفٌ وارد آخر.
ومن زاوية أخرى، تقدّم النيابة المصرية في عهدها الجديد حارسا لقيم «الأسرة المصرية»، كما شهدنا في وقائع القبض على فتيات «تيك توك» لمجرّد أنهن يغنين ويرقصن. في الهدف جانب سياسي، حيث تتخوّف السلطة من كل من يُحرز شهرة ومكتسباتٍ اجتماعية ومالية خارج سياقها، وفيه أيضا جانبٌ اجتماعي، يتعلق بنموذج المواطن المحافظ المثالي الذي تتبناه السلطة المصرية تاريخيا، بسبب مكونها العسكري، وأيضا الديني الرسمي، وزادت أهمية ذلك أخيرا في سياق الصراع مع الإخوان المسلمين، لتتحوّل ورقة مزايدة عليهم، في نمط شبيه بتشدّد السلطة السعودية بعد أحداث اقتحام الحرم المكي في 1979. على الرغم من أنه سيكون للتطورات الأخيرة أثر بالغ الضرر في ثقة الناجيات بالتوجه إلى المسار القانوني، إلا أنها لن توقف المد الذي انطلق بالفعل، ويؤدّي تدريجيا إلى تغير مجتمعي عميق، وسيوجد آلياته المنفصلة للمحاسبة، حتى لو كانت باعتداءٍ نسائيٍّ بالأحذية.

هل رؤية مشعل ممكنة؟

محمد أبو رمان

طرح الرئيس السابق للمكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل، قبل قرابة شهرين، رؤية مهمة واستراتيجية لتجديد المشروع الوطني الفلسطيني، والتعامل مع التحدّي المصيري الراهن، في محاضرة له في منتدى الفكر العربي. قدّمت إطاراً للتحديات الرئيسية التي تواجه الشعب الفلسطيني (في الداخل والخارج)؛ وأبرزها ثلاثة يتفق الجميع عليها: الأول تسارع الخطط الأميركية - الإسرائيلية لإنهاء القضية الفلسطينية وحلم الدولة على الأرض (حتى ضمن قرارات الشرعية الدولية). والثاني، الانقسام الفلسطيني وغياب التوافق على المشروع الوطني الاستراتيجي المطلوب للمرحلة المقبلة لمواجهة التحولات الجوهرية الراهنة. والثالث، تبدّد العمق العربي وحدوث اختراقاتٍ واضحة في المحيط العربي، والبدء بعمليات تطبيع (بشّرت الإدارة الأميركية الإسرائيليين بأنّها ستكون متوالية، ولن تقف عند الإمارات) تلغي مركزية القضية الفلسطينية، وتُضعف الرفض الفلسطيني لصفقة القرن التي لا تقل خطورةً عن وعد بلفور المعروف. لم يقدّم خالد مشعل خطاباً عاطفياً، ولا لغة أيديولوجية لا تنظر إلى الواقع، بل مقاربةً تكاد تسمعها، نظرياً، اليوم بمضامين ولغة قريبتين من أغلب القيادات الفلسطينية في السلطة وفي الفصائل المختلفة، لكن المطلوب حالياً حوار وطني لوضع تصوّر مشترك وخريطة طريق للفلسطينيين. لعلّ أبرز النقاط المشتركة اليوم؛ تغيير وظيفة السلطة الفلسطينية، ورفع كلفة الاحتلال، خصوصا في القدس والضفة الغربية، وتجديد شرعية القيادة الفلسطينية والتوافق الوطني، وترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، سيما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
هل ذلك ممكن وواقعي أم أنّ القطار قد فات الفلسطينيين؟ لا يوجد إلى اليوم صوت فلسطيني واحد علني صريح، من القوى السياسية فضلاً عن السلطة والمقاومة، أعلن تأييد صفقة القرن. وفي المقابل، لا يزال حديث السلطة الفلسطينية عن وقف التنسيق الأمني ورفض التعاون مع الإدارة الأميركية والتلويح بالنضال السلمي، في الحدّ الأدنى، حبراً على ورق. وإذا كنا نريد أن نكون أكثر وضوحاً وصادقين في النقد الذاتي، فإنّ الشارع في الضفة الغربية لم يتجاوب على الأرض مع هذا الخطاب السياسي. والسؤال الذي على السلطة والفصائل والمقاومة أن تطرحه: لماذا لم يتحرّك الشارع بالصورة المطلوبة للدفاع عن قضيته وحقوقه ومواجهة المخططات الخطيرة؟ بالضرورة لا يحتاج أي مراقبٍ أو محللٍ دلائل ليعرف أنّ هناك إجماعاً فلسطينياً على رفض الصفقة والضغوط الأميركية على الدول العربية، لتمريرها عبر بوابة التطبيع، أو ما يسمى «السلام الإقليمي». ولكن حتى يتحرك الشارع، من الضروري أن يرى هدفاً واضحاً أمامه، وقيادة قادرة على رسم الطريق وتمتلك المصداقية، وتوافقاً على المطلوب خلال المرحلة المقبلة، لأنّ مثل هذه الحركة ستكون لها كلفة كبيرة على الفلسطينيين، اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، وهم الذين دفعوا كلفاً هائلة وقدّموا تضحيات كبيرة خلال العقود الماضية. الكرة اليوم في ملعب السلطة الفلسطينية أولاً، وحركة حماس (التي تحكم غزة) ثانياً، والفصائل الفلسطينية ثالثاً، لإنقاذ حقوقهم ومصيرهم ومستقبلهم ورمزية القضية الفلسطينية ومركزيتها، فإذا تحرّك الشارع الفلسطيني وقلب المعادلة، فسيحرّك الشارعين، العربي والإسلامي، وسيعزّز من الدول والقوى الإقليمية والدولية التي تقف معهم في الخندق نفسه.
صفقة القرن وانهيار العمق الاستراتيجي العربي محطةٌ خطيرة، وقد تكون الأخطر، لعوامل متعددة على مستقبل الشعب الفلسطيني وحقوقه، ومقدّساتنا، وعلى المشروع العربي أيضاً الذي وصل إلى مرحلة متقدمة جداً من التفكّك والانهيار.
ذلك كله صحيح، ولكن يمكن تحويله إلى فرصة حقيقية لتغيير الواقع الراهن، واستثمار الأيام المقبلة لقلب ما اعتبره الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، وصهره جاريد كوشنر، ورقة بيده في الانتخابات الوشيكة، ليكون بعكس ذلك ورقةً بيد خصومه، في حال اشتعلت الانتفاضة السلمية، وحرّكت معها الشارع العربي، ما يعيد الجميع إلى المربع الحقيقي للصراع بين شعبٍ يريد تقرير مصيره وحريته واحتلال عنصري.

ماذا تخسر فرنسا في انقلاب مالي؟

محمد سي بشير

يتحدّث المتخصصون بشؤون السّاحل الأفريقي عن قرائن لهزائم متتالية لفرنسا، تشمل أعمالا إرهابية، فقدانا للسيطرة على مثلث مالي/ النيجر/ بوركينافاسو، انقلابا في مالي، ازديادا في أعداد ضحايا من جنودها في عملياتٍ عسكرية، هجمات على فرنسيين يعملون لفائدة جمعيات حقوقية، ويعتبرون ذلك كله فشلا ذريعا لإستراتيجيتها، فهي لم تنجح في كبح جماح الإرهاب، كما لم تنجح في استمالة الشعوب الأفريقية في المنطقة إلى منطق إدارتها الأزمات التي هي من اختلقتها من وحي إرادتها الإبقاء على مستعمراتها السابقة تحت سيطرتها، وعلى الأصعدة كافة.
تتسارع الأحداث في السّاحل. ولكن، على الدّوام، منذ عقود، بالقتامة نفسها للظروف، حيث بقيت الدُّول الأفريقية منهارة، بكل ما يحمل الوضع من معنى، وتزداد الأمور، اضطرادا، مع بقاء فرنسا موجودة، بأكثر من وجه، وبقوّة، اقتصاديا، بفرضها عملة الفرنك الأفريقي، وبتوجيهها الاقتصاديات الساحلية نحو اقتصاد الكفاف، أي الاقتصاد الذي يخدم مصالح فرنسا الاقتصادية، المرتكز على المنتج الواحد الموجّه للتصدير، دبلوماسيا حيث إن السفير الفرنسي هو الشخصية السياسية الأكثر تأثيرا في الأوضاع وبصفة علانية، سياسيا بفرضها مسارات وسياقات محدّدة، لا يمكن للدول الساحلية الخروج عليها، وكأنها ما زالت تحت نير الوجود الفرنسي الاستعماري السابق، ودفاعيا/ أمنيا، بربطها تلك الدول الهشّة باتفاقياتٍ جعلت منها مقاطعاتٍ تابعة لباريس في إطار ما أصبحت تعرف بـ«السياسة الأفريقية لفرنسا». يأتي انقلاب مالي ليكشف مؤامرات فرنسا الدّائمة على المنطقة السّاحلية – الصحراوية، حيث إنّ التدخل السافر في شؤون دول المنطقة لا يخدم أيا من الاستراتيجيات إلا تلك التي تنافح عنها فرنسا، باعتبار إدراكها أن المنطقة، برمّتها، منطقة نفوذ تستحلّ فيها ما تريد، حتى ولو ضحّت بشعوب المنطقة ودولها، وهو ما نراه ماثلا أمام أعيننا، في الفترة التالية على الانقلاب الذي وقع في 2012، واستدعى تدخّلا فرنسيا في إطار عمليتين عسكريتين، لم تنجح أيٌّ منهما في فرض الاستقرار، أو إقرار القضاء على الإرهاب والمناطق الرّمادية (مناطق تغيب فيها سيادة الدولة والقانون)، كما أنّها لم تنجح، قط، في إعادة التوازن إلى الاقتصاد، وبعث عجلة التّنمية لتبقى المنطقة متخلّفة، غير مستقرّة، وفي حاجة ماسّة للتدخل الفرنسي، وهو عين تلك الإستراتيجية التي أدّت، مرّة أخرى، بالمنطقة، لتعرف انقلابا آخر، قد يزيد من نفوذ جماعات الإرهاب والنشاط غير القانوني ذي الضرر الأكيد على الساحل وجواره، شمال القارّة وغرب المتوسط.
وما يزيد الطين بلّة، وفق الأخبار التي رشحت عن الانقلاب في مالي، أنّ قائده قام بالعملية لصالح المصالح الاستخباراتية الأميركية، بما يعني أنّ المنطقة على أعتاب اللّعبة السياسية – العسكرية نفسها التي نشهدها في ليبيا، ما يؤكّد، مرّة أخرى، أيضا، الارتباط الوثيق بين ما يحدث في ليبيا والأضرار المُتوقّعة على تمدّد عدم الاستقرار في السّاحل، وذلك كله على خلفية خلافٍ في التصرّف بشؤون المنطقة بين الولايات المتحدة وفرنسا، ومن دون الاكتراث بتداعيات ذلك، كلّه، على المنطقة برمّتها وكأنّنا، واقعيا، أمام خريطة للفوضى تمتدّ من شرق المتوسّط (خلافات تركيا مع اليونان والرهانات الطاقوية) إلى أعماق منطقة الساحل (انقلاب مالي، وتمدد عدم الاستقرار إلى المثلث المذكور بين مالي/ النيجر/ بوركينافاسو) مرورا بشمال القارّة (ليبيا)، وهي خريطة تحمل، في طياتها، نذر عدم استقرار مزمن، وقد تكون العمق الحقيقي لقوس الأزمات المعروفة، والذي شكّل أساس العقيدة الإستراتيجية الأميركية، والممتد، جيوسياسيا، من باكستان إلى حدود المغرب، أو ما يُعرف بالشرق الأوسط الكبير، بالإدراك الأميركي، وبتصوّر مضمون الفوضى فيه، وفق المفكر الراحل برنارد لويس، حيث اتخذه أساسا لرسم خريطة تفاعلات الفوضى في العالم العربي - الإسلامي.
يمكن الحديث عن خسائر فرنسا التّي تزداد وضوحا مع انقلاب مالي، وهي على أكثر من مستوى، لعلّ أبرزها فشل فرنسا في القيام بمهام الدفاع عن الساحل، ما يفتح الباب، واسعا، أمام «أفريكوم»، الذّراع العسكرية الأميركية في القارّة الأفريقية، للتدخل وتعويض الفشل الفرنسي. كما يدلّل، من ناحية أخرى، على عدم قدرة أوروبا على بناء قدرات أمنية - دفاعية ذاتية أو الإعلان الرسمي عن فشل السياسة الأمنية الدفاعية الأوروبية بقيادة فرنسية، أساسا، في أوروبا، وفي الفضاء الجيوسياسي الذي تدرك القارة العجوز أنه عمقها الاستراتيجي.
وقد تتمثل الخسارة الأخرى، المرتبطة بفشل فرنسا دفاعيا وأمنيا، في فتح الباب أمام فكّ ارتباط منطقة السّاحل، في الميدان الأمني، بصفة أساسية، ثم في الميادين الأخرى، وخصوصا الاقتصادية، مع فرنسا، وتوسيع خيارات دول المنطقة في البحث عن استراتيجيات بديلةٍ عن خيارات فرنسا الفاشلة.
قد تكون الخسارة الثالثة المساس بما تحاول فرنسا ترويجه أنه رؤية الرئيس ماكرون الجديدة للعالم، أو مكانة فرنسا الجديدة فيه، حيث إنّها تتراجع في كل الفضاءات التّي ظنّت أنّ لها نفوذا فيها، وخصوصا القارة الأفريقية، على خلفية استفاقة دول القارة، ورفضها المتزايد الوجود الفرنسي، سواء الاقتصادي، بمشروع استبدال الفرنك الأفريقي بعملةٍ أخرى تنهي السيطرة الاقتصادية الفرنسية، أو الأمني/ الدفاعي/ السياسي بخياراتٍ غير تلك كانت فرنسا تفرضها على الدول الفرنكفونية في أفريقيا.

> ارتباك استراتيجي حقيقي وقعت فيه فرنسا، حيث توقعت أن من السهل عليها إعادة التموقع الاستراتيجي

هناك مستوى آخر من الخسارة الإستراتيجية الفرنسية، والتي طاولت شمال القارة، أي المغرب العربي، من جرّاء تجاهلها المستمر الشراكة مع دول المنطقة، حيث سعت إلى بناء إستراتيجية ساحلية – صحراوية، بعيدا عن مشورة (ورأي) الجزائر والمغرب، أكبر دولتين في شمال أفريقيا، وحاولت الاستعاضة عنهما بالاعتماد على دول أخرى، أقل قدرات عسكرية، لترتكز عليها في محاربة الإرهاب والتعاون الأمني، على الرغم من ارتباطها، منذ قرابة ثلاثة عقود، مع المغرب العربي، بتعاون أمني في إطار «منتدى 5 + 5»، الذي يجمع دول ضفتي المتوسط من الشمال (فرنسا، مالطا، إيطاليا، إسبانيا والبرتغال)، ومن الجنوب (الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، ليبيا).
لم ترغب فرنسا في التعاون الأمني، بكل ما يحمل المفهوم من معنى ومضمون، مع المغرب العربي، وتدخلت في مالي في 2012، ثم أصرّت على التصوّر والإدراك نفسه، بإنشاء مجموعة G5، أي جيوش الدول الساحلية من بوركينا فاسو، تشاد، مالي، النيجر، وموريتانيا، وذلك على الرّغم من علمها أن تلك الدول تعاني من مشكلاتٍ هيكلية، ستحتاج إلى أكثر من العتاد والتكوين/ التأهيل العسكري الفرنسي، ولكنها استمرّت في مسار العناد نفسه مع الحقائق الإستراتيجية، لتجني، في الأخير، تلك السلسلة من الهزائم المتتالية، بل لينتهي الأمر بانقلاب مالي أخيرا الذي توّج كلّ الفشل الذي تحاول قيادات عسكرية فرنسية فهمه، لامتصاص تداعياته على الوجود الفرنسي في القارّة.
هناك ارتباك استراتيجي حقيقي وقعت فيه فرنسا، حيث توقعت أن من السهل عليها إعادة التموقع الاستراتيجي في أفق التغييرات التي يشهدها العالم، ولكن ما صادفها أنها لم تستطع إحداث الفرق، حتى في فضاء عسكري تعرفه، تمام المعرفة، وهو حدث استراتيجي كبير لمستقبل حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي يتصدّع، شيئا فشيئا، بفعل ذلك الارتباك، وعلى أكثر من ساحة انطلاق من ليبيا، ووصولا إلى شرق المتوسط، حيث تناور باريس مع اليونان وضد تركيا، وكل منهما عضو، معها، في الحلف نفسه.
والسؤال هنا، على وقع هذا الارتباك، هل هي نهاية الوجود الفرنسي في غرب المتوسط ومنطقة الساحل، وخصوصا أن ذلك يتزامن مع أزمة اقتصادية غير مسبوقة، من جرّاء جائحة كورونا؟ لا يمكن الجزم بمستقبل فرنسا في أيٍّ من الفضاءين الاستراتيجيين لها. لكن يمكن توقع تراجعاتٍ وصفتها وسائل إعلام فرنسية بأنها سترسم آفاق نجاة ماكرون من وضع كارثي مستقبلي .. فهل هو السيناريو المتوقع؟

(كاتب وباحث جامعي جزائري)

كاريكاتير **فهد**

تطبيع بسياقاتٍ ودواعٍ متباعدة

محمود الريماوي

في محاولة تسويغ موجة التطبيع أخيرا، يذكّر كتّاب بأن مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية قد أقدمت كل منها على التطبيع مع إسرائيل وتوقيع معاهدة سلام، وإقامة أشكال من العلاقات معها، فلماذا يُحرّمون على الآخرين ما أجازه هؤلاء؟ تدلّ وقائع الماضي القريب على أنه ليست هناك وجوه شبهٍ أو مضاهاة بين موجة التطبيع هذه، القائمة على المبادرة الذاتية، وظروف التسويات بين دولة الاحتلال ودول المواجهة، فقد سعت كل من مصر والأردن إلى استعادة أراضٍ محتلة لهما، سيناء لمصر وأراض في شمال الأردن وجنوبه، وقد احتكم كل منهما إلى قرارات دولية، وبالذات إلى قرار مجلس الأمن 242، وإن حالةً من الحرب كانت قائمة بين كل منهما والدولة العبرية، وقد خاض الأردن حربي 1948 و1967 فيما خاضتهما، ثم مع سورية حرب 1973. وقد طرحت مشاريع عديدة للتسوية خلال أزيد من ربع قرن، إلى أن استقرّ قرار القيادة المصرية (أنور السادات) على الذهاب إلى خيار التسوية بصورة مباشرة واستعراضية وشديدة الفجاجة، مدركا الحجم الكبير لأرض الكنانة وشعبها ووزنها الراجح في التسويات. حدث ذلك في 1979، وهو ما أدّى إلى استعادة سيناء، ولاحقا طابا بعد مفاوضات شاقّة، ثم إلى مقاطعةٍ عربيةٍ رسمية لمصر، ونقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس عشر سنوات، قبل عودته إليها. وفي الوقائع الطريّة في الأذهان أن مفاوضات أوسلو في 1993، وبموازاة سابقة مع مؤتمر مدريد، قد أفضت إلى توقيع «إعلان المبادئ»، وهو أول اتفاق سياسي أو سلمي، فلسطيني إسرائيلي في تاريخ الصراع مع دولة الاحتلال، مع قدرٍ كبيرٍ من الاستعراضية ووعود السلام النّاجز. واشتمل الاتفاق على مرحلة انتقالية تدوم خمس سنوات، وقبل انتهائها تجري بين الطرفين مفاوضات حول الحل النهائي أو الدائم. وبقية التطورات اللاحقة معروفة ومتداولة. وفي العام التالي، 1994، اتجه الأردن إلى توقيع معاهدة سلام، اتسمت ببهرجة احتفالية بدورها، وأنهت حال الحرب والمقاطعة بين الجانبين. ومغزى ذلك أن هذه التطورات وقعت في سياق الصراع ومساعي التسوية، وتعلق الحال من الجانب العربي بحقوق استولت عليها إسرائيل. ولا يعني ما تقدّم أن هذه الاتفاقيات كانت عظيمة بذاتها، أو أنه لم يكن في الإمكان أبدع مما كان. فالقوى السياسية في مصر والأردن وفلسطين لطالما أثارت ملاحظات، بل أطروحات انتقادية على هذه الاتفاقيات. وفي حال الأردن وفلسطين، ثمّة من دعوا إلى وقف الاتفاقيات أو تجميدها. وقد ظلت الأجواء السياسية السائدة تسمح بهذا القدر أو ذاك بهذه النقاشات الحيوية. هذا فضلا عن أن مصر والأردن ميّزا منذ البداية بين التطبيع الرسمي الذي تفرضه الاتفاقيات وحق الهيئات والأجسام الاجتماعية الأهلية (إضافة إلى الأفراد) في رفض التطبيع بصورة فعلية وعلنية. وخلال نحو أربعة عقود، لم ينجح الإسرائيليون في اختراق المجتمعات العربية في مصر والأردن وفلسطين، وذلك نتيجة نظرة الناس إليهم كما هم، محتلين ومعتدين وسالبي أرض وحقوق شعب فلسطين، ولأن الحق في رفض التطبيع غير منكور على أصحابه، وهم الأكثرية الكاثرة. يضاف إلى ما تقدّم أن توقيع الاتفاقيات لم يمنع مصر والأردن والسلطة الفلسطينية من توجيه أشد مظاهر النقد لدولة لاحتلال، على المنابر الإقليمية والدولية. وفي هذه الظروف، من مصلحة دول المنطقة وشعوبها العمل على إنضاج الظروف لتسويةٍ شاملةٍ وجدّية، وليس انتظار الاحتلال إلى ما لا نهاية، كي يتلطّف بإعادة المسروقات (الأرض) التي استولى عليها، ومن ضمنها مقدّسات المسلمين والمسيحيين. إذ من شأن الضغط المشروع والحثيث على دولة الاحتلال، والمستند إلى القرارات الأممية وأحكام القانون الدولي، تهيئة المجتمع الإسرائيلي، لكي تتحوّل دولته دولةً عادية ذات قبول في المنطقة، وتنشط في التعاون السلمي البنّاء مع الجيران، ومع عموم دول المنطقة. لكن ما حدث، مع موجة التطبيع هذه، أن القطاع الأشدّ تطرّفا في المجتمع الإسرائيلي، وهو القطاع السائد، قد شعر بأن خياراته صحيحة ومثمرة، بدليل أن تطرّفه وإغلاقه الباب أمام التسويات قد أفضى إلى موجةٍ عربيةٍ من التطبيع معه. ولهذا لن يبدو مستغربا تفاقم الموجة العنصرية والتوسعية الصهيونية في مرحلة قريبة.

> لن يبدو مستغرباً تفاقم الموجة العنصرية والتوسعية الصهيونية في مرحلة قريبة

(كاتب من الأردن)

المصالحة والوحدة والديمقراطية أولويات فلسطينية ملحّة

عبد الصمد بن شريف

تكشف الوتيرة التي تتطور وفقها الأحداث في المنطقة العربية عن وجود مخططات وخرائط واستراتيجيات لإحداث تغييرات عميقة في التاريخ والجغرافيا، وترويض المجتمعات المحلية على التأقلم مع مستجداتٍ قد تكون صادمة لها، ومستفزة لمشاعرها، فمهندسو السياسة الخارجية الأميركية، وبتنسيق كامل مع إسرائيل، يحاولون إقناع أنظمة سياسية بأنها مطوّقة بمخاطر كثيرة وكاسحة، وقد تطاولها نيران الاضطرابات وعدم الاستقرار والحروب والنزاعات المندلعة هنا وهناك. ولذلك أصبح الاصطفاف إلى جانب أميركا وإسرائيل عرضا سياسيا وأمنيا مغريا، لقطع الطريق على أطماع قوى إقليمية، ممثلة في إيران وتركيا وروسيا، والتي تعتبرها واشنطن وتل أبيب، من المخاطر على مصالحهما في المنطقة، خصوصا إيران التي باتت خصما أيديولوجيا واستراتيجيا مشتركا بين عدد من العواصم. وهذا ما يتم توظيفه حاليا على المستوى الدبلوماسي، السري والعلني، وعلى الصعيد الإعلامي، لحشد ما يكفي من الأدلة التي من شأنها إقناع دول عربية في جغرافيات مختلفة، لتسير في المسار نفسه الذي سارت فيه دولة الإمارات التي أعلنت عن توصلها إلى «اتفاق سلام» مع إسرائيل، وهو الاتفاق الذي اعتبرته الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية إنجازا تاريخيا غير مسبوق، يفتح الطريق أمام مسلسل التطبيع مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي.
وعلى الرغم من تعنّت الحكومة الإسرائيلية ورفضها الأخذ بمبادئ القانون الدولي، وقبول قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجلاء عن كل الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1967، ورفضها الصريح حق اللاجئين في العودة، واعتبارها القدس، بشطريها الشرقي والغربي، عاصمة أبديةً لكيانها، مدعومة في ذلك كله من الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، فإن التوقعات تفيد بأن أنظمة عربية أصبحت مستعدة لتكسير الحواجز النفسية، ولن تجد أي حرج في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، ولو بعيدا عن أي التزامات صارمة وملزمة، أو مكاسب ملموسة لصالح الشعب الفلسطيني، بما في ذلك وقف سياسة ضم أراض فلسطينية، علما أن مخطط الضم، وحسب مدير معهد الأبحاث في منتدى الشرق الأوسط في واشنطن، دغريغ رومان، لم يكن فكرة إسرائيلية، وانما مقترح من كبير مستشاري البيت الأبيض وصهر الرئيس ترامب، جاريد كوشنر، وسيلة تهديد أميركية تجاه الفلسطينيين. واعتبر أن الأمر لم يكن خدعة، بل يتعلق بعمليتين تسيران معا: التطبيع بين إسرائيل ودول عربية، وإذا فشلت هذه الخطوة تكون ورقة الضم على الطاولة، ما يفيد بوضوح أن الإدارة الأميركية هي التي تدير حرب الضغوط والابتزاز، وتعرف متى تشهر ورقة الضم، خصوصا أنها متفقة مع إسرائيل في ما يتعلق بأحقية الأخيرة في بسط السيادة على جزء كبير من الأراضي الفلسطينية المحتلة.
مرة أخرى، تتحرّك الآلة الدبلوماسية الأميركية، وتحط بكل ثقلها في المنطقة العربية. وبموازاة ذلك، برمج كوشنر، مهندس ما سميت «صفقة القرن» ومروّجها جولة في دول خليجية، لجسّ نبضها، ومحاولة دغدغة عواطفها، والسعي، بكل الوسائل والإغراءات، إلى تحفيزها على الانضمام إلى نادي الدول المطبعة مع إسرائيل. في وقتٍ تحدّثت فيه مصادر دبلوماسية وإعلامية أن فرص استخلاص اتفاقات سلام بين إسرائيل ودول عربية أصبحت قوية ومتعدّدة.
لقد سبق لكوشنر أن وعد في منتدى المنامة بتحقيق جنة في قطاع غزة والضفة الغربية، لكنه وحده ربما كان يتخيل هذا العالم السحري الافتراضي، بما في ذلك تحقيق ثورةٍ غير مسبوقة في مجال الاتصال. على الرغم من أن الجيش الإسرائيلي هو من يتحكّم في كل الموجات والتردّدات والذبذبات في الأراضي المحتلة. وحتى لو افترضنا أن هذا المستشار متعدّد المواهب يعتقد بقوة أنه يتطلع إلى إحداث انقلاب جذري في المنطقة، هل نسي أن المستوطنات سرقت مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية، وفي محيط القدس الشرقية التي تتعرّض يوميا للتهويد وسياسة القضم؟
ما يقع من تطوراتٍ متلاحقةٍ وأحداثٍ متسارعةٍ مرتبطةٍ براهن القضية الفلسطينية ومستقبلها، ينضاف، بكل تأكيد، إلى ما نجم عن مفاوضات السلام من خيبات وإحباط، والتي فشلت مرارا، على الرغم من أن الجانب الفلسطيني قدم خلالها تنازلاتٍ كبيرة جرّاء الابتزاز والانحياز الأميركيين، والعقلية التي تفهم بها إسرائيل عملية السلام. ويطرح هذا المشهد، بكل تعقيداته والتباساته الدولية والإقليمية، علاوة على الوضع الفلسطيني الداخلي المهترئ والهش، بسبب سلطتين في غزة ورام الله، وغياب هدف جامع وموحد، وانعدام أي رؤية استراتيجية قادرة على تجاوز حالة الجمود والاحتقان التي عمرت طويلا، يطرح ملحاحيه إعادة اللحمة والوحدة بين الضفة الغربية والقطاع، وتفعيل المصالحة الوطنية الفلسطينية، وتنظيم انتخابات نزيهة وشفافة تقطع مع الماضي، واعتماد استراتيجية وطنية للترافع والدفاع عن النفس والحقوق.
ويأتي إلى بال كاتب هذه السطور، ما سمعه، في أثناء أول انتخابات تشريعية ورئاسية جرت في فلسطين عام 1996، من الرئيس الفلسطيني الحالي، محمود عباس، في لقاء أجريته معه في قطاع غزة، بصفته آنذاك رئيسا للجنة المركزية للانتخابات، إن الشعب الفلسطيني لأول مرة يصوّت في أرضه وتحت رعاية سلطته. واعتبر تلك الانتخابات بأنها ستنقل السلطة من الشرعية الثورية إلى الشرعية القانونية. وهذا مهم جدا، ليعطي الدلالة على الديمقراطية الفلسطينية التي ستبدأ مسيرتها اعتبارا من هذا الاستحقاق. وأضاف، ونحن جالسان في فضاء المجلس التشريعي في غزة، إن هذا المجلس سيكون رقيبا وحسيبا على السلطة، ليس فقط في قضايا المرحلة النهائية، وإنما في الحياة اليومية التي ستمارسها السلطة، وهو الذي سيدقق وسيحاسب وسيسأل وسيراقب. ولذلك سيكون هناك نمط آخر من تحمّل المسؤولية ومن الحساب والعقاب. فيما قال المناضل الفلسطيني، حيدر عبد الشافي، إن «القضية الديمقراطية هي الأساس بالنسبة لي ولقائمتي، من دون إغفال مطالب الشعب الفلسطيني الكثيرة، لكن تعزيز الديمقراطية هي مقدمة تحقيق كل المطالب». وهو ما تقاطع معه فيه الراحل فيصل الحسيني الذي كان مكلفا بملف القدس، عندما أكد، وكنا في بيت الشرق، أن «الحماس الفلسطيني يعكس الرغبة في أن ننتقل من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة، أي الانتقال إلى حكم ديمقراطي. هذا ما نريده، ولا نريد أن نكرّر ما جرى في دول أخرى». وهذا ما عبر عنه، بصيغة أخرى، بسام أبوشريف، المستشار السابق للرئيس ياسر عرفات.
والغاية من إيراد هذه المقتطفات، من لقاءات أجريتها في فلسطين، ثلاث سنوات بعد التوقيع على اتفاق أوسلو، هي الوقوف على حجم المراهنة على أول انتخابات نظمت في أراضي السلطة الفلسطينية، وعلى المؤسسات التي انبثقت عنها، وفي مقدمتها المجلس التشريعي، لأنه كان ينظر إليه رافعة أساسية للعملية الديمقراطية والتعدّدية السياسية الفعلية. ولكن أحلام (أو أوهام) أوسلو سرعان ما تبخّرت، وبات تشخيص الوضعين، الداخلي والإقليمي، يكاد يكون خلاصة وقناعة مشتركة بين شتى الفصائل. من هنا، يجب أن يتفق الفاعلون من مختلف المرجعيات والتوجهات، على حد أدنى وطني، للعمل المشترك، لتجاوز الزمن الديمقراطي والسياسي الميت، بعد أن تم تجميد العملية الديمقراطية واللجوء إلى التأجيل المتكرّر لعدد من الاستحقاقات.

> يجب أن يتفق الفاعلون من مختلف المرجعيات والتوجهات، على حد أدنى وطني، للعمل المشترك

(كاتب وإعلامي مغربي)

عن العصر الإسرائيلي

ميشيل كيلو

لم يع العرب يوما المعني بعيد الأثر لاستزراع إسرائيل كيانا غريبا وعدوانيا في نقطةً الفصل الاستراتيجية بين المجالين، الآسيوي والأفريقي، من وطنهم العربي. ولو وعوا ذلك حقا، لعملوا على مواجهته ومنع قيامه، ولما ضيعوا فلسطين وأغرقوها في بحر خطب توعدت بتحريرها، من دون أن يترجموها إلى واقعٍ يردّ عنهم تحدّي السرطان الذي لم ينكر يوما تصميمه على تقويض محاولاتهم للخروج من عالم الضعف والتشتت، خدمةً لأهدافه كإسفين يسخّر موقع فلسطين في جغرافيا العالم ضد عالمها العربي، ويكرّس وظيفته لإدامة سيطرة امتداداته الدولية على أمةٍ لا يجوز أن تخرج من احتجازها التاريخي، ولا بد من بقائها خاضعةً، ومن احتوائها عبر سقوف سياسية شديدة الانخفاض، تقوّض جهود شعوبها لبناء أوضاعٍ ذاتيةٍ استنهاضية الطابع، تبارح بواسطتها ما ترزح تحته من تخلفٍ وركود، وتناحر وتبعية، وتكبح ما في واقعها من آلياتٍ تعيد إنتاج تأخرّها التاريخي المديد وتعميقه، وهو الذي يبقي هذه الشعوب أسيرة فشلٍ يستنزف تراكمه قدراتها، في ظل دور إسرائيل حارسة، ما يرهقها من هوياتٍ صراعية وتمزيقية، تغذّي انقساماتها الداخلية والبينية، وتقطع صلاتها بما قد يلحقها من توجهاتٍ بالعالم والعصر. لم يعِ العرب أن إقامة كيان غاضب، توسعي وعدواني، في قلب كيانهم التاريخي الذي تمثّله فلسطين، لن يكون نهاية مطافهم معه، وأن تخليهم عن شعبها الذي مارسوه قبل طرده من وطنه وبعده، واستيلاء الصهاينة عليه، لن ينجيهم من شروره، بسبب دوره ومهامه التي لن تكون خارجيةً فقط بالنسبة لنظمهم، بل ستفرض عليهم واقعا ستتعين بمركزية دورها فيه، سياسات دولهم، في مجالها الدولوي الخاص وعلاقاتها الخارجية، المتصلة بتبعيتها للدول الداعمة له وبمصالحها، وفي مقدمتها أميركا التي أرادت لإسرائيل أن تبقي جوارها الأقرب محدود الاستقلال، منقوص السيادة.
... وها هو «السلام الأميركي» يفرض هذا الدور ونتائجه الواقعية على العالم العربي، فيقوّض وجود فلسطين، ويلحق الجولان، المطل على دمشق، بإسرائيل، ويضم ثلث الضفة الغربية، وصولا إلى حدود الأردن، تحقيقا لحلم جابوتنسكي، الإرهابي الصهيوني الذي كتب على خريطة فلسطين: ضفة الأردن الغربية لنا، وضفته الشرقية أيضا. بوصول إسرائيل إلى مشارف العاصمتين، تتخطى فلسطين بدعم عربي، ويمر مشروع صفقة العصر الذي وضعه صهر ترامب، والذي اعتبر تضامن الكويت مع فلسطين تطرّفا، وتزعّم أول وفد إسرائيلي رسمي إلى أبوظبي، ليبلغ سعادته برؤيتهم يتخلون عن التزامهم بفلسطين، وينضموا إلى إسرائيل الجديدة، التي سيرون من «السلام» فصاعدا قضاياهم بدلالة علاقاتهم معها، ويقيسون تقدّمهم بتقدّمها، ويفتحون مجالاتهم الجوية أمام طائراتها اليوم وطيرانها غدا، بعد قبولهم ما هو أكثر من صفقة قرن كوشنر، والانتقال من قضية فلسطين إلى قضية إسرائيل، وما تمليه من قضايا تتمحور جميعها حول سياساتٍ وخياراتٍ ستكون هي مركزها الذي دخل في طوْر نوعيٍّ لم يسبق له أن بلغه، بعد تدمير المشرق وتحييد مصر، ونجاح واشنطن في إدخال الخليج إلى حقبة مجاهيل، ليست الطرف التي يقرّر مآلاتها، الملبية أهداف إسرائيل، والمتفقة مع دورها الجديد العابر للإقليم، من دون أن تكون لدى بلدانه ضماناتٍ بأنه لن يستهدفها، أو يستخدمها في صراعاته الإقليمية التي أسهمت أيما إسهام في تدمير المشرق، بتخطيط واشنطن ومشاركة إيران والأسد وروسيا، وليس من المستبعد اطلاقا أن يكون الدور قد وصل إلى الخليج، الذي سيتعاون مع واشنطن لإعادة إنتاجه بالصيغة التي تفرض عليه ما صار بحكم المفروض على المشرق: رؤية نفسه وتحديد مواقفه، بدلالة مصالحها ورغبات أميركا. تنتقل إسرائيل إلى دور إقليمي جديد، بفضل تدمير المشرق، بينما ينخرط الخليج في حقبة غامضة حافلةٍ بمجاهيل تعده بمصير مشرقي، ليبدأ بعد زمن ما بعد العرب، زمن إسرائيل العظمى!

ما لا تدّعيه فيروز

أرنست خوري

لم تدّع فيروز يوماً أنها صاحبة التزام سياسي صريح، حتى يتم تعييرها بأنها استقبلت رئيساً أجنبياً من طينة إيمانويل ماكرون، حمل معه وساماً تكريمياً مرموقاً لها. ربما لو كان الأمر بيدها، لما أحبّت أن تكون أصلاً شخصية عامة. حتى عندما غنت «رفيقي صبحي الجيز» و«أغنية المقاومة الوطنية اللبنانية» (المعروفة بـ«خلّصوا الأغاني»)، ظلّ طيف ابنها زياد طاغياً عليهما، إلى درجة أن أحداً من يمين اليمين اللبناني لم ينزعج حقاً من الأغنيتين «الشيوعيتين» من دون لبس، تماماً مثلما لا يتأفّف يساريو اليسار من تراتيل دينية كثيرة تؤديها السيدة بمناسبة ومن دونها. لمَن يكره الصمت الفيروزي حيال القضايا السياسية العريضة أن يبغضه، ولمن يفضل أن تبقى السيدة نقيضاً لمجاهرة ابنها بقناعاته السياسية أن يفعل أيضاً، ففيروز، منذ وُلدت ظاهرتها قبل أكثر من ستين عاماً، فضّلت (هل هو قرار الأخوين الرحباني أساساً؟) البقاء في مناطق محيّرة فعلاً: بعيدة عن الناس وقريبة منهم في آن، تغنّيهم ونادراً ما تظهر عليهم وتخاطبهم. اليميني يعتبرها «مُلكه» بجرعاتٍ زائدةٍ من الوطنية، كذلك يفعل اليساري والعروبي و«اللبناني أولاً»، وقد أسهمت فيروز وعاصي ومنصور ببناء طوابق كثير من وطنيته. المسيحي والمسلم والوطني والأممي، كل منهم قادر على تقديم عشرات الأدلة الدامغة لإثبات رأيه بأن فيروز هي خاصّته هو. حتى عندما نقل عنها ابنها زياد ما قال إنه حبها حسن نصر الله وجمال عبد الناصر، يُقال إن غضبها حلّ عليه سنوات، فحتى لو كان هذا رأيها فعلاً، ربما اعتبرت السيدة أن هذا أمر يخصّها وحدها، وليس لأحد أن يعرف رأيها السياسي أصلاً. هكذا ارتأت فيروز أن تعيش في غموضها، وأن تسمح لنا بمعرفة ما تريد لنا أن نعرفه، وما كنا لنتعرّف على تفاصيل حميمة عن خلافاتها الزوجية الكبيرة مع الراحل عاصي، لولا تبرع زياد بتسريب فصولٍ منها.
ولكن الحال أن فيروز شخصية عامة، حتى ولو شاءت هي أن تكون عكس ذلك. بالتالي، فإن لقاءها رئيس دولة أجنبية، مثل ماكرون، سيكون شأناً عاماً بلا شك، وفرصة لمن ابتهج بالحدث لكي يضيف دليلاً آخر على مصفوفة أدلته للقول إنها تمثل الرأي العام الخاص به، بينما سيسجّل المعسكر الآخر استهجاناً فظيعاً لما يعتبرها خيانةً بحقه من فيروزه هو، فيروز التي اخترع صورتها بنفسه، مثل صورة لبنان الذي اخترعته السيدة وزوجها وشقيقه لنا، فجاء ابنها لهدم صورة البنيان المتخيَّل على رؤوسنا، وعلى رأس فيروز وبلسانها وبحنجرتها. ربما يكون تخيير الناس بين عبادة فيروز أو كرهها، هكذا، بالمطلق، ينمّ عن ثقافةٍ ديكتاتوريةٍ موغلة في عقولنا. ثقافة تمنع انتقاء ما يحلو لك من الصحن، فإما تأخذه كاملاً أو ترميه بكل ما فيه. وفي ذلك استثناء ديكتاتوري كان وقعه أقلّ وطأة في ما يتعلق بظواهر عربية أخرى. كان عادياً جداً لأحدهم أن يكون متيماً بأم كلثوم، ثم أن يشتم شخصيتها وعلاقاتها بفاروق ورأيها بعبد الناصر. كان طبيعياً أن يعترف فلان بأن محمد عبد الوهاب أعظم موسيقار عربي منذ سيد درويش ربما، لكن كل ما عدا ذلك زفت بزفت، في سيرته وانتهازيته وغروره وتودّده لكل حاكم، وسعيه إلى احتكار المشهد الفني، ومحاولته منع ظهور من يمكن أن ينافسه في شهرته. كان الزمن يحتمل حرية أكبر في حبّ شخص حيناً، وبغضه حيناً آخر عندما يُقدم على أداء أو سلوك لا يروق لمتلقٍّ ما من جمهوره. وفي فرنسا التي يأتي منها ماكرون، أمكن اعتبار جاك بريل وسيرج غاينسبورغ وإديت بياف ظواهر تاريخية، من دون أن يمنع فعل الأسطرة شتماً وكرهاً واختياراً لما نحب أو نكره في الشخصية نفسها.
لا علم لنا برأي فيروز في «الديكتاتورية» التي فرضها جمهورُها العريض باسمها. ديكتاتورية تمنع عدم محبة شخصيتها و/أو صوتها و/أو أعمالها الفنية و/أو شكلها و/أو نمط حياتها وما يُسرّب من أخبارها. لكن تبقى حرية عبادتها وحرية بغض كل ما يتعلق بها، وما بينهما من اختيار ما نكره وما نحب، المقدّس الوحيد في ما يتعلق بما تفعله فيروز أو تقوله أو تؤدّيه، وبمن تستقبل وبمن تطرد.

لبنان... عن أي «عقد سياسي واجتماعي» يتحدثون؟

بشار نرش

في ظل الأزمات العاصفة والمتتالية التي ضربت لبنان في الفترة الماضية، كَثُر الحديث في الداخل اللبناني وفي الخارج، وفي السر وفي العلن، عن ضرورة تغيير «العقد السياسي والاجتماعي»، أو تعديله، وهو الذي يحكم العلاقة بين مختلف الطوائف والقوى السياسية في لبنان، والذي أرسى قواعده اتفاق الطائف لعام 1989 بعد إنهائه الحرب الأهلية اللبنانية التي امتدت بين عامي 1975 و1989.

فمن طرح الأمين العام لحزب الله، حسن نصرالله، في عام 2012 فكرة عقد «مؤتمر تأسيسي وطني» عنوانه «بناء الدولة» من خلال إعادة صياغة دستور لبنان، وتكرّر الطرح أكثر من مرّة، إلى تأييد حركة أمل فكرة «المؤتمر التأسيسي» والدعوة إلى بناء «دولة المواطنة». ومن ثم هجوم المفتي الجعفري الممتاز، الشيخ أحمد قبلان، المقرّب من الثنائي الشيعي، قبل أشهر أربعة، على اتفاق الطائف، مطالباً بضرورة إسقاطه. ومن ثم طرح الرئيس الفرنسي ماكرون فكرة «عقد سياسي» جديد في لبنان في أثناء زيارته الأولى بعد انفجار مرفأ بيروت الشهر الماضي (أغسطس/ آب)، وتلقف حسن نصرالله الطرح معلناً انفتاحه عليه، ومن ثم دعم الرئيس اللبناني ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس تيار المردة سليمان فرنجية الطرح، ودعوتهم إلى الذهاب بلبنان إلى «الدولة المدنية» .. بعد كل هذه الطروحات، يبدو أنّ لبنان على موعد جديد مع تغيير للعقد السياسي والاجتماعي الذي يحكم العلاقة بين مختلف الطوائف والقوى السياسية اللبنانية، لكن هذه المرة بنيات دولية واضحة تقودها فرنسا، وتوحي بأن تسوية ما يجري الإعداد لها في لبنان، تواكب التغييرات العديدة التي تشهدها المنطقة.

تحمل هذه الطروحات ودعمها من أفرقاء معيّنين في لبنان نيات كثيرة متعارضة ومتناقضة، فحزب الله وحركة أمل على سبيل المثال، وباعتبارهما من المؤيدين الأساسيين لطرح «المؤتمر التأسيسي» الجديد أو «العقد السياسي والاجتماعي» الجديد، يريدان من خلال أي منهما إعادة رسم موقع الطائفة الشيعية من خلال الثنائي الشيعي في النظام السياسي اللبناني، وذلك بإقامة نظام يقوم على «المثالثة» بين السنة والشيعة والمسيحيين بدل «نظام المُناصَفة» بين المسلمين والمسيحيين المعمول به حالياً، حسب اتفاق الطائف. وبالتالي يشكل هذا الطرح أحد أهم المطالب الاستراتيجية للثنائي الشيعي، وخصوصا لحزب الله الذي دائماً ما يستحضر أمينه العام معالم القوة السياسية في الحزب، والمتمثلة باعتباره أكبر حزب سياسي في لبنان، وأكبر جمهور لحزب في لبنان أيضاً.

وعلى النقيض من ذلك، يرى التيار الوطني الحر، برئاسة جبران باسيل الذي يدعو إلى إقامة «الدولة العلمانية»، أنّ اتفاق الطائف انتقص كثيراً من حقوق المسيحيين، وتحديداً الموارنة، لصالح المسلمين، وبالتالي يدعو إلى صيغة مستقبلية في نظام سياسي جديد تعيد «الحقوق المهدورة» للموارنة، وهو ما يتوافق مع رأي الرئيس ميشال عون الذي كان من أشد معارضي اتفاق الطائف عند توقيعه، لأسباب عديدة، منها تقليصه صلاحيات رئيس الجمهورية (المسيحي) على حساب زيادة صلاحيات رئيس مجلس الوزراء (السني).

ويتمحور الطرح الغربي الذي تقوده فرنسا بعد زيارة رئيسها ماكرون لبنان، إثر انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس/ آب الماضي، حول فكرة «عقد سياسي جديد» في لبنان. طبعاً هذا الطرح قديم ويعود إلى الفترة التي تلت انسحاب «إسرائيل» من جنوب لبنان عام 2000 عندما تم تداول فكرة عقد «مؤتمر تأسيسي جديد» في لبنان، في معرض النقاش الذي دار كثيراً بخصوص مصير سلاح حزب الله بعد الانسحاب الإسرائيلي، وانتفاء صفة «المقاومة» عن الحزب. لذا جاء الطرح آنذاك لمحاولة دمج حزب الله في المنظومة السياسية اللبنانية، ومنحه بعض المكاسب السياسية في مواقع السلطة وإداراتها في مقابل تقديم بعض التنازلات، وخصوصاً في ما يتعلق بسلاحه، وهو الطرح نفسه الذي يتم تداوله حالياً، حيث تشير تحليلات إلى وجود صفقة سياسية غير معلنة تقوم على تثبيت المعادلة الداخلية في لبنان من خلال دولةٍ يكون للحزب فيها نفوذ مباشر وقوي، وصلاحيات قانونية تضمن حقوق جمهوره، مقابل تقديم تنازلاتٍ في موضوع السلاح وارتباطاته الإقليمية.

> كانت الطبقة السياسية سبباً أساسياً في تحويل النظام اللبناني من ديمقراطي برلماني تعدّدي إلى طائفي محاصصاتي

ويتضح من خلال هذه الطروحات أن «العقد السياسي والاجتماعي» الجديد الذي يجري الحديث عنه بكثرة في لبنان وخارجه يرتبط، في جزء منه، بالداخل اللبناني، وفي الجزء الآخر يرتبط بالخارج وبالتغييرات العديدة التي تشهدها المنطقة، فما يشهده لبنان اليوم ليس مجرّد أزمة حكم، أو حتى أزمة نظام سياسي واجتماعي، وإنما يشهد معركة كيان، وهي معركة مزمنة ومستفحلة، تتطلب تضافر جميع الجهود لإعادة لبنان إلى موقعه ومكانته الطبيعية، من خلال إطلاق مبادرة وطنية لتأسيس عقد اجتماعي جديد، بعيداً عن الحسابات الداخلية لأحزاب السلطة والطبقة السياسية الفاسدة، وكذلك بعيداً عن الحسابات الدولية ذات النيات المشكوك فيها، فالنظام الحالي في لبنان لم يعد قابلاً للاستمرار، غير أن هذا لا يعني استبداله بنظام جديد، تتموقع خلاله الطبقة السياسية المسيطرة نفسها، والتي كانت سبباً أساسياً في تحويل النظام السياسي اللبناني من ديمقراطي برلماني تعدّدي إلى طائفي محاصصاتي.

وبالتالي، يجب أن يقوم أي نظام سياسي جديد في لبنان على أساس إعادة تكوين السلطة، عبر انتخابات نيابية حقيقية على أساس «المواطنة»، بعيداً عن الطائفية والمذهبية والعنصرية، واعتماد إصلاحات حقيقية وجدّية في الدستور، تتيح بناء «دولة المواطنة» الحقيقية. وهذا لن يكون إلا باستعادة الشارع اللبناني زخمه، وإعلاء إرادته بالتغيير المنشود في «العقد السياسي والاجتماعي» الجديد، سواء لتعديل العقد القديم، أو لإعادة إنتاج صيغة جديدة بشكل جذري، بعيداً عن الطبقة السياسية الفاسدة وتبعيتها الإقليمية.

(كاتب سوري)

الكاظمي والمغيبون قسرياً في العراق

فارس الخطاب

لعل من غرائب الأمور أن يكون رئيس مخابرات أي دولة لا يملك معلومات عن ملفات أو قضايا ترتبط بالحالة الأمنية لبلده، خصوصاً إذا ما ارتبطت هذه الحالة بتدخلاتٍ لدولةٍ أجنبية أو أكثر في هذا الملف. وفي العراق، حيث يرأس مجلس وزرائه، مصطفى الكاظمي، جهاز المخابرات، يظهر للعلن في كل مرة تحدُث فيها جريمة تنكشف للشعب، وتغضب لها الأقلام والمواقف المحلية والدولية، ليدلي بوعود مع أغلظ الأيمان بأنه سوف يلقي القبض على الجناة، ويعيد للمغدورين ولذويهم اعتبارهم بإحقاق الحق تجاه القتلة ومحاسبتهم، لكنه لم يقدّم أيا من القتلة أو موجهيهم إلى العدالة، لأنه في حقيقة الأمر يواجه أمواجاً عاليةً من التنظيمات المسلحة شديدة الجرأة على القانون والدولة، وعليه شخصيا، ومتينة العلاقة بدول أجنبية.

ومن الغريب أيضاً أن الكاظمي لم يتحرّك على قضيةٍ تمسّ أمن المواطن وقوته وصحته، إلا بعد أن يثير هذه القضية طرف ثالث، وهذه المرّة هو إما الإعلام أو ممثلية مفوضية الأمم المتحدة في العراق، أو وسائل التواصل الاجتماعي حيث تقدّم معظم قضاياها بالصورة والصوت قبل أية وسائل أخرى. والشواهد على ذلك كثيرة، بدءاً من قضية رواتب المتقاعدين (بداية تسلمه منصبه)، ثم اغتيالات منتفضين في عدة مدن عراقية وناشطين وإعلاميين، ومنها اغتيال الباحث هشام الهاشمي في بغداد، والطبيبة الشابة رهام يعقوب في البصرة، قبلها ناشطون مدنيون في الناصرية وبغداد.

وفي موضوع رافقت مآسيه عوائل عراقية كثيرة منذ الاحتلال في عام 2003، وهو موضوع المغيبين قسرياً، وتزامناً مع اليوم العالمي للمغيبين قسرياً الذي يصادف في الثلاثين من شهر أغسطس/ آب، ودعوة الأمم المتحدة الحكومة العراقية إلى تجديد الجهود للتحقيق في حالات الاختفاء القسري في البلاد، وعد رئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي، بمتابعة ملف المغيبين قسراً «بشكل جدّي»، وذلك خلال لقائه عدداً من ذوي المغيبين من محافظتي صلاح الدين والأنبار ومدينة الصدر في بغداد. وكالعادة، بعد أن استمع إلى قصص مؤثرة، روتها الأسر عن أبنائها المغيبين، في أحداث وأوقات مختلفة، عبرَ عن مشاركته أحزانها وآلامها، ووعد بمتابعة الملف بكل «جدّية».

ولعل من اللافت أيضاً أن يتكلم الكاظمي بصراحة ليقول إن ممارسات كثيرة غير قانونية ذات الطبيعة الإجرامية ما زالت تمارس، «تارة لأسباب طائفية ونزاعات عبثية، وتارة أخرى بسبب عصف سياسي تسبّب بتغييب شبابٍ ما زالت عوائلهم بانتظارهم». وكما تعهد لعائلة هشام الهاشمي والدكتورة رهام يعقوب من قبل، تعهد بمتابعة ملف المغيبين بشكل شخصي، مبيناً أنه «التزام قانوني للعراق تجاه شعبه والعالم».

ويفيد واقع الحال في العراق بوضوح بعدم تحقيق أي تغير أو تطور في الحالة العامة للشعب العراقي، سواء تعلق الأمر بملف المغيبين أو الصحة أو التعليم أو الفساد الذي هو أس المشكلات كلها، فمن غير اللائق أن ينتظر رئيس الوزراء اليوم العالمي للمغيبين قسراً ليتحدّث عن وعود وتعهدات بمعالجة هذا الملف، خصوصاً وأن أعداد المغيبين غير خاضعة لبيانات حقيقية؛ فالجهات الرسمية تضع أرقاماً تعدّها بالعشرات، فيما تذكر جهات تمثل المناطق المتضررة من هذا الأمر، كجبهة الإنقاذ والتنمية، وبحسب وثائق رسمية وثبوتية مسجلة لدى مفوضية حقوق الإنسان، أن عدد المغيبين يصل إلى 12 ألفا، باستثناء منطقة كردستان العراق، اختطفوا من مناطق الرزازة، والصقلاوية في الأنبار، ومن جرف الصخر في بابل، ومن سامراء، ومناطق حزام بغداد، إضافة إلى أعداد أخرى تم اختطافها خلال الانتفاضة التشرينية في بغداد والناصرية والكوت والبصرة وديالى وغيرها.

تدعو وعود رئيس الوزراء العراقي من يسمعها إلى التفاؤل ربما في مستقبلٍ أفضل للعراقيين، لكن هناك من يتحدّاه في تحقيقها، في ما يخص مساحات التمكّن الأمني والتغبوي لمليشيات بعينها في مناطق عديدة، ولملفاتٍ كثيرة في العراق، منها على سبيل المثال منطقة جرف الصخر التي تُعدُ خارج نطاق سيطرة الدولة.

> ملف المغيبين معقد جداً، بدأ بقوة خلال فترة توزير بيان جبر صولاغ للداخلية في حكومة الجعفري

ملف المغيبين معقد جدا، بدأ بقوة خلال فترة توزير بيان جبر صولاغ للداخلية العراقية في حكومة إبراهيم الجعفري (2005)، ثم ازداد انتشاراً واستهتاراً بكل القوانين الخاصة بحقوق الإنسان، حتى بلغت ذروتها مع فترة الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الإرهابي، حيث استغلت المليشيات هذه الحرب غطاء لاستهداف الشباب، إما قتلاً أو تغييباً لأسباب وصفها الكاظمي ذاته بأنها «طائفية ونزاعات عبثية، أو بسبب عصف سياسي». ولعله يعلم جيداً أن هناك شهادات لشهود وفيديوهات وثقت حالات الاعتقال، وأدلة كثيرة تدين جهات بعينها في ارتكاب هذه الجريمة المشينة.

وفي كلمة ألقاها في حفل تخريج منتسبين لوزارة الداخلية منتصف الشهر الماضي (أغسطس/ آب)، قال الكاظمي إن «دور القوات الأمنية الحقيقي هو حماية المواطنين، لأنهم هم العراق، ولا كرامة ولا عزّة للعراق من دون شعبٍ حرّ وكريم، يشعر بالكرامة في أرضه، والأمن بين أهله، والطمأنينة في بلد أثخنته الجراح والآلام لعقود طويلة من الزمن». والرجل صادق في وصفه وتشخيصه، لكن الأمر يحتاج إلى أفعال تؤكده، وتجارب القادة والتاريخ تؤكد أن من يمتلك الإرادة لا بد له من أن يوظف معه من يرى النور في نهاية الأنفاق المظلمة من خلال هذه الإرادة، لا من خلال ممارسات تُبطل قوة الخطوات ومتانتها في طريق التغيير، عبر زيارة مقر الحشد الشعبي، وتقديم فروض يفترض أن تقدمها قيادة هذا الحشد له، ولا من خلال زيارة قادة مليشيات في مجالسهم أو مقرّاتهم ليبرّر لهم خطواته في طريق التغيير.

(كاتب عراقي في لندن)

عن التلفيق في الإعلام المصري

أسامة الرشيدي

بعد أكثر من عامين من الاعتقال، صدر، قبل أسابيع، قرار بإخلاء سبيل السيدة المصرية التي عرفت إعلامياً باسم «أم زبيدة»، والتي فضحت تعرّض ابنتها لاعتداءات في أثناء اعتقالها، وذلك بعد قرارات سابقة صدرت بإخلاء سبيلها، لكن النيابة كانت تستأنف، وتتمكّن من استصدار قرار بحبسها من جديد. وشهدت القضية وقائع عابثة وهزلية عديدة، مثل القبض على محامي أم زبيدة نفسه وإخفائه قسرياً، لكنها شهدت أيضاً تدليساً كبيراً من وسائل الإعلام المصرية التي لم يعد من المستغرب أن تقوم بمثل تلك الجرائم الإعلامية، فبعد القبض على أم زبيدة مباشرة، تكالبت المواقع الإخبارية والفضائيات لتدّعي أن السيدة اعترفت أنها تلقّت أموالاً من قناة «بي بي سي» على ثلاثة أقساط، لتدّعي أن ابنتها تعرّضت للاختفاء القسري والاغتصاب في أثناء اعتقالها.

وبعيداً عن الكذب المثير للسخرية في مسألة الـ«ثلاثة أقساط» التي دفعتها «بي بي سي»، فإن كل ما نشرته وسائل الإعلام تعارض مع ما قالته الأم نفسها في حديثها على قناة «مكملين» الفضائية قبل اعتقالها بساعات، إذ تمسّكت بكل ما قالته في لقائها مع «بي بي سي»، وأكدت أن ظهور ابنتها في لقاء مع عمرو أديب إنما جاء بعد ضغوط عليها لكي تظهر. وبالتالي، لا يستقيم أن تغير ما قالته بعد القبض عليها، كما أن كل ما نشرته وسائل الإعلام المصرية كان واضحاً أنه جاء بناء على تلقينٍ من أجهزة الأمن التي أمدّت وسائل الإعلام برواية موحّدة في الموضوع. كما أن عمرو أديب نفسه الذي ادّعى، في لقائه مع زبيدة، أنه جرى في منزلها، لم يلبث أن وقع بلسانه في اليوم التالي، واعترف أن اللقاء جرى في مقرٍّ تابع لوزارة الداخلية، وهو ما يكشف كذب روايته الأولى التي زعم فيها أنها لم تتعرّض لأي ضغوط. وسيكون مفيداً هنا استعراض أحداث روّج الإعلام المصري فيها أحاديث ملفقةً على ألسنة أبطالها، من دون أن يكون هؤلاء قد قالوا تلك الأحاديث على الإطلاق، وهي رواياتٌ تمتلئ بالكذب والتدليس. اتخذت تلك التلفيقات عدة أشكال، واتبعت عدة استراتيجيات، منها: تلفيق أحاديث لشخصيات دولية، ومنها ما نشرته صحيفة «المصري اليوم»، بعد تجميد الاتحاد الأفريقي عضوية مصر وإرساله لجنة حكماء بعد عزل الرئيس محمد مرسي، ففي محاولة منها للإيحاء بوجود تأييد دولي لعزل مرسي، نشرت الصحيفة حواراً متخيّلاً زعمت أنه دار بين مرسي ورئيس لجنة حكماء أفريقيا، ألفا عمر كوناري، وفي تفاصيل الخبر أن الأخير قال لمرسي «الوضع كارثي، أنت نجحت في انتخابات الرئاسة بنسبة 51%، وخسرت في أقل من عام، إلى درجة أن الشعب انقلب عليك، ولا يمكنك إنكار حجم الحشود ضدك، مصلحة بلدك أهم من مصلحتك الشخصية، ولا بد أن تدرك أن الأمر انتهى». كذلك لفّق مصطفى بكري، وهو أحد كبار منافقي النظام، حديثاً خيالياً زعم أنه دار بين مرسي ومسؤولة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، كاترين أشتون، قائلاً إن الأخيرة سألت مرسي عما يريده، فأجابها بالمطالبة بالإفراج عن خيرت الشاطر نائب مرشد الجماعة، في إشارة إلى أن مرسي لا يملك من أمره شيئاً، وأنه يأتمر بأوامر الشاطر. ويتضح حجم الكذب والتدليس والسقوط الأخلاقي في هذا الحوار الكاذب، عندما نجد أشتون نفسها ترفض الحديث عما دار بينها وبين مرسي، قائلة إنه لا يصحّ أن تضع كلاماً على لسانه في غيابه، وهو أمر أخلاقي وبديهي، لم يلتزم به الإعلام المصري.

> اتخذت التلفيقات في الإعلام المصري عدة أشكال منها تلفيق أحاديث لشخصيات دولية

وعقب فض الاعتصامين في ميداني رابعة العدوية والنهضة، والقبض على مئات من قيادات جماعة الإخوان المسلمين، بدأت مرحلة تلفيق الاعترافات المحلية، فقد نشرت صحف اعترافات ملفّقة لم يدل بها أصحابها. وقد نشرت صحيفة الأهرام، على سبيل المثال، مع صحف ومواقع إخبارية أخرى، خبراً يدّعي أن مرشد جماعة الإخوان المسلمين، محمد بديع، اعترف في التحقيقات بمسؤولية القيادي في الجماعة، محمد البلتاجي، عن تمويلها وتسليحها، وأنه وراء ارتكاب جرائم العنف التي وقعت منذ أحداث «30 يونيو». ولكن الصحيفة عادت ونشرت بعد يومين خبراً آخر مختلفاً تماماً، كتبته الصحافية نفسها صاحبة الخبر الأول، يتضمن التفاصيل الحقيقية للتحقيقات مع بديع، والتي رفض فيها الإجابة عن أسئلة النيابة، مؤكّداً أن البلاد في حالة انقلاب عسكري.

ونشرت «المصري اليوم» تقريراً يحتوي على تناقض كبير بين عنوانه ومحتواه، فالعنوان عن «اعترافاتٍ» أدلى بها القيادي الراحل عصام العريان، في قضية التخابر المتهم بها، وعندما تقرأ متن التقرير تجد أنه يرفض جميع الاتهامات ويسخر منها. وقد اتبعت الصحيفة في التقرير مدرسة «العناوين المثيرة»، وهذه تعتمد على أن معظم القراء يكتفون بقراءة عناوين الأخبار فقط، من دون التعمق في قراءة تفاصيلها. وبالتالي عندما يقرأ المتابعون هذا العنوان سيعتقدون أن العريان قد أدلى باعترافاتٍ فعلاً بالمخالفة للحقيقة. وبعد نشر تسريبات لعبد الفتاح السيسي ومسؤولين في النظام، بدأت خطة إعلامية مضادّة لنشر تسريبات مماثلة لمرسي وقيادات «الإخوان»، فنشرت صحيفة «الوطن» ما كتبت أنه تفريغ لخمس مكالمات دارت بين مرسي وزعيم تنظيم القاعدة، أيمن الظواهري، لكنها لم تستطع تقديم أي دليل يثبت صحة هذه الأحاديث المزعومة، خصوصاً مع محتواها الساذج والمفتعل. والأكثر إثارة للسخرية أن تفريغ تلك المكالمات المزعومة احتوى على شفراتٍ استخدمت في أفلام سينمائية كوميدية، مثل الجملة التي يقول فيها الظواهري «مش دي شقة المعلم فوزي ومراته الجديدة» فيردّ مرسي «أيوه دي شقته وأنا مراته الجديدة»، وهو كلام قيل في فيلم «صعيدي في الجامعة الأميركية»!

كل الأمنيات لأم زبيدة بأن تتجاوز، هي وابنتها، هذه المحنة، وأن تتم محاسبة الإعلام المصري على جرائمه التي يمارسها بصورة يومية منذ أكثر من ثماني سنوات.

(كاتب وإعلامي مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ◻ مدير التحرير **ارنست خوري** ◻ المدير الفني **إميل منعم** ◻ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ◻ السياسة **جمانة فرحات** ◻ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ◻ الثقافة **نجوان درويش** ◻ منوعات **ليال حداد** ◻ الرأي **معن البياري** ◻ المجتمع **يوسف حاج علي** ◻ الرياضة **نبيل التليلي** ◻ تحقيقات **محمد عزام** ◻ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
◻ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
◻ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

◻ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
◻ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
◻ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
◻ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads